



THE IMPACT OF ECONOMIC POLICIES ON COTTON PRODUCTION IN EGYPT: USING PARTIAL EQUILIBRIUM MODEL

Ahmed F. Hamed* and A.E. Mohammed

Dept. Agric. Economic, Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt.

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 18/01/2023

Revised: 22/01/2023

Accepted: 15/02/2023

Available online: 30/02/2023

Keywords:

Egyptian cotton crop,
Partial equilibrium model
government,
Revenues- Resources.

ABSTRACT

The cotton crop was subjected to many changes that led to the lack of clarity and stability of the price policy of the cotton crop, which led to the loss of its position in the global market, which resulted in a clear decline in the cotton cultivated area. The different economic indicators of the partial equilibrium model during the period 2000-2020. The results of the study showed that there was a statistically significant annual decrease in each of the cultivated area, total production, the quantity of exports, and the domestic consumption of cotton, while it was found that there was a significant increase in each of the quantity of imports, the farm price, and the exchange rate of the pound against the dollar. The indicators of the partial equilibrium model also showed a clear fluctuation in their values, whether in the case of the export tax model, where the average net economic loss in production, consumption and societal was about 5.39, 0.304, 5.39 billion pounds, respectively, while the average change in each of the surplus producers and the consumer amounted about 2.39 and 1.45 billion pounds, respectively, and the decrease in the consumer surplus is due to the high levels of both international prices and the exchange rate and the low levels of production and consumption, while the average change in government revenue amounted to 6.33 billion pounds, while the change in foreign exchange amounted to about 22.230 billion pounds during the study period. In the case of imposing a customs tariff on imports of cotton, the average net economic loss in production, consumption, and societal loss amounted to about 190, 59.7 and -250 million pounds, respectively, while the average change in both producer and consumer surpluses amounted to about 1274 and 465 million pounds, respectively. The average change in government revenue was 558 million pounds, while the change in foreign exchange was estimated at 1.378 billion pounds (equivalent to 153 million dollars) during the study period.



ويشغل القطن المصري منذ وقت بعيد مكانة كبيرة في هيكل الصادرات الزراعية، إلا أن الأهمية النسبية للصادرات القطنية المصرية بالنسبة للصادرات الزراعية قد انخفضت في السنوات الأخيرة من نحو 25.92% خلال متوسط الفترة 2005-2000 إلى نحو 2.8% خلال متوسط الفترة 2012-2019، (السيد، 2021).

ويعتبر القطن المصري من أجود الأقطان في العالم وذلك بالرغم من ظهور بعض الأقطان المماثلة له من حيث طول التيلة، إلا أنه يتميز عنها في النعومة والتجازس والمثانة، حيث أن نحو 98% من إنتاج صناعة الغزل والنسيج في العالم ينبع خيوط من نمره 1 إلى نمره 40 إنجليزي وهي تُنتج من أقطان متوسطة وقصيرة التيلة.

المقدمة والمشكلة البحثية

يعتبر محصول القطن من المحاصيل التي تحمل مكانة اقتصادية هامة في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتصنيع، حيث يستخدم القطن الشعير في صناعة الغزل والنسيج، كما تعتبر بذرة القطن أحد مصادر الزيوت التي تُستخدم في صناعة المخبوزات والصابون ومستحضرات التجميل، ويستخدم زغب بذوره في صناعة الورق عالي الجودة، كما تُستخدم مخلفاته في تصنيع الأعلاف المركزة (الكسب)، بالإضافة إلى استخدام حطب القطن في صناعة الوقود الحيوي. كما يُعد القطن محصولاً استراتيجياً هاماً لكونه مصدراً من مصادر الحصول على النقد الأجنبي،

* Corresponding author: E-mail address: ahmed.fawzy01158468171@gmail.com

<https://doi.org/10.21608/SINJAS.2023.187483.1185>

2023 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved.

أهداف الدراسة

يُهدف البحث إلى تحليل اقتصادي لأثر السياسات الاقتصادية الزراعية ومنها السعرية على إنتاج محصول القطن في السوق المصري خلال الفترة 2000-2020، وذلك من خلال تقدير بعض المؤشرات الاقتصادية المختلفة من خلال تطبيق نموذج التوازن الجزئي لهذا المحصول. وأهم تلك المؤشرات الاقتصادية هي قياس وتقدير آثار الرفاهية للمجتمع من خلال مؤشرين هما التغير في فائض المنتج والتغير في فائض المستهلك وكذلك قياس كفاءة استخدام الموارد من خلال تقدير ثلاثة مؤشرات اقتصادية هي صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج وصافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك وصافي الخسارة الاجتماعية، فضلاً عن قياس العوائد المتحققة على مستوى الدولة من خلال تقدير التغير في عوائد الحكومة والنقد الأجنبي، لمعرفة مدى انعكاسات السياسات الاقتصادية والسعرية على مستوى محصول القطن في مصر حتى يمكن الوصول لوصفات يمكن العمل بها على تحسين مستويات هذه المؤشرات الاقتصادية.

مصدر البيانات والطريقة البحثية

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة للكميات المنتجة والمستهلكة محلياً وكذلك الصادرات والواردات والأسعار المحلية والعالمية لمحصول القطن التي تصدر عن قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) خلال الفترة 2000-2020، كما تم الاستعانة ببعض البحوث والدراسات الاقتصادية المرتبطة بموضوع الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب التحليل الاحصائي الوصفي والكمي، وتم اختيار نموذج التوازن الجزئي Partial Equilibrium Model النماذج التي يمكن استخدامها كأداة تحليلية تساعد على بيان آثر التدخلات الحكومية في الأسواق الزراعية، وأيضاً في التعرف على بعض النتائج التي يمكن أن تظهر من خلال تطبيق سياسة معينة في الاقتصاد القومي، بما يُمكن من قياس آثر التدخل الحكومي على كل من المنتج، والمستهلك، والتجارة الخارجية، والإيرادات الحكومية نتيجة إتباع هذه السياسات، وأثر ذلك على كفاءة استخدام المدخلات والمخرجات، والرفاهية الاقتصادية على مستوى المجتمع (Tsakok, 1990). وسوف يتم قياس صافي خسارة المنتج الاقتصادي، صافي خسارة المستهلك الاقتصادي، مستوى رفاهية المنتج (تغير فائض المنتج)، مستوى رفاهية المستهلك (تغير فائض المستهلك)، قياس إيراد الحكومة نتيجة تطبيق سياسة معينة على السلعة، من خلال ثلاث تقديرات هي: تغير الإيراد الحكومي، تغير النقد الأجنبي، صافي خسارة المجتمع الاقتصادية.

بينما نحو 2% فقط من الإنتاج العالمي يندرج خيوطاً فوق نمره 40 إنجليزي ويدخل القطن المصري في هذه الشريحة الضئيلة جداً متناسقاً مع الأقطان طويلة وفائقة طول التيلة التي تنتجه الولايات المتحدة الأمريكية (البيما)، (عبدالعاطي وأخرون، 2019).

وتعتبر السياسات الاقتصادية الزراعية بصفة عامة والسياسة السعرية بصفة خاصة أحد الأدوات الهامة لتحسين الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعي، كما أنها أحد أدوات زيادة دخول المزارعين أو إعادة توزيع الدخل الزراعية داخل القطاع الزراعي. كما تستهدف السياسة السعرية تحسين مستويات الاستهلاك والتغذية بالنسبة للفئات الاجتماعية محدودة الدخل، لذا تُعد وسيلة من وسائل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. هذا وقد ركزت الحكومة المصرية حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول القطن لتعويض عدم رفع سعر القطن على مستوى المزرعة إلا في حدود ضيقة وتم التحكم في مستويات هذا السعر من خلال التوريد الإجباري لإنتاج المزارعين إلى المؤسسات الحكومية المنوط بها تجهيز وتوزيع محصول القطن.

مشكلة الدراسة

تكمِّل مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من إتباع قطاع الزراعة المصري لسياسات الإصلاح الاقتصادي منذ النصف الثاني لثمانينيات القرن الماضي إلا أنه تبين انخفاض مساحة محصول القطن حيث انخفضت مساحة القطن من حوالي 720 ألف فدان كمتوسط للفترة 1980-1990 إلى حوالي 466.3 ألف فدان كمتوسط للفترة 2000-2020، والتي تتعدد استخداماته على المستوى الغذائي والصناعي، مما يعكس ضعف دور السياسة السعرية الزراعية في مصر من توجيهه تخصيص الموارد نحو إنتاج العديد من السلع الإستراتيجية خاصة محصول القطن، كما أن الانخفاض المستمر في المساحة المزروعة بمحصول القطن نتيجة عزوف المزارعين عن زراعته والاتجاه إلى المحاصيل الأكثر ربحية، وذلك نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج من جانب وتراجع الخواص الطبيعية لجميع أصناف القطن المصري من جانب آخر، من حيث الطول والنعومة والمتانة واللون والنضج، وتزايد الاعتماد على الواردات من الأقطان قصيرة التيلة الأجنبية وعلى رأسها قطن "البيما الأمريكي" لسد احتياجات الاستهلاك المحلي والوفاء باحتياجات قطاع الغزل. هذا وفي الوقت نفسه شهد الإنتاج العالمي من القطن تقدماً مضطرباً كاماً وكيفياً، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الكلي من القطن المصري حيث انخفض الإنتاج الكلي للقطن من حوالي 560 ألف طن كمتوسط للفترة 1980-1990 إلى حوالي 480.7 ألف طن كمتوسط للفترة 2000-2020، ومن ثم انخفاض الصادرات القطنية من الناحيتين الكمية والقيمية وقد مصدراً من حصيلة النقد الأجنبي، (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي).

Change in Government Revenue

حيث يؤدي فرض ضريبة صادرات إلى تحويل جزء من فائض المنتج إلى الدولة وبالتالي زيادة الإيراد الحكومي وعوائد الدولة.

Change in Foreign Exchange Outlays

بتم انخفاض حصيلة النقد الأجنبي بسبب انخفاض قيمة الصادرات، وهذا يعني انخفاض عوائد الصادرات، وذلك نتيجة انخفاض كمية عرض المنتج المحلي، وزيادة طلب المستهلك المحلي على السلعة.

صافي الخسارة الاجتماعية Net Social Loss

هي الأثر الصافي نتيجة فرض ضريبة صادرات تتمثل في مجموعة صافي الخسارة الاجتماعية في الإنتاج، وصافي الخسارة الاجتماعية في الاستهلاك.

وفي حالة السلع المصدرة، فالنموذج مكون من المعادلات السبع الآتية:

First: efficiency effects

$$1) (NEL_p) = 0.5 E_s (1 - NPC)^2 V$$

$$2) (NEL_c) = 0.5 E_d (1 - NPC)^2 W$$

$$3) (NSL) = PS + CS + GB = - (NEL_p + NEL_c)$$

Second: Welfare effects

$$4) (PS) = (1 - NPC) V + NEL_p$$

$$5) (CS) = (1 - NPC) W - NEL_c$$

Third: Government Budget Effects

$$6) (GB) = (1 - NPC) W [1 - Ed ((1 - NPC))] - V (1 - Es \{1 - NPC\})$$

$$7) (FE) = - (1 - NPC) (V E_s - W E_d)$$

في حالة الواردات من السلع

تعتبر التعريفة على الواردات في الزراعة من وسائل حماية المزارع أو المنتج المحلي لسلعة معينة لمواجهة السوق العالمي لتلك السلعة وهي في نفس الوقت إحدى وسائل الإيرادات الحكومية خاصة للسلع ذات المرونة الداخلية المرتفعة، وفي ضوء فرض تعريفة جمركية على سلع استيرادية على اعتبار أن السعر المزدوج أعلى من سعر الحدود، وهذا مبرر يدعى للاستيراد من الخارج، وبالتالي فإن السعر المحلي التوازن الناتج من تقاطع منحنى الطلب المحلي مع منحنى العرض المحلي يكون أعلى من سعر الحدود، وهذا يعمل على زيادة الإنتاج نتيجة استجابة المزارع لارتفاع السعر المزدوج مما

ويقوم نموذج التوزان الجزئي بقياس أثر التدخلات الحكومية في الأسواق الزراعية والتي من أهمها نوعين من السياسات السعرية، تتعلق الأولى بالتعريفة الجمركية على الواردات، والثانية بالضرائب على الصادرات وذلك على النحو التالي:

في حالة الصادرات

أن فرض ضريبة على الصادرات يعني فرض ضريبة على المنتج المحلي، وهي من وسائل الإيرادات الحكومية، ويكون السوق المحلي من دالة طلب محلي ودالة عرض محلي وأن السعر التوازن أقل من السعر العالمي وهذا مبرر يدعى للتصدير، ويتحدد سعر الحدود عند تقاطع منحنى الطلب الخارجي من منحنى العرض المحلي، وعند ذلك السعر يرغب المنتج في زيادة الإنتاج وفي حالة فرض ضريبة صادرات (T) فإن السعر المحلي يكون: $(Pd) = (Pp) / (1 + T)$ وهو السعر السائد في السوق المحلي للسلعة التصديرية. ويمكن قياس آثار فرض ضريبة تصدير على الكفاءة والرفاهية، والإيراد الحكومي كالتالي:

صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج Economic Losses in Production (NEL_p)

يتم انتقال الموارد من تلك السلعة ذات الإنتاجية المرتفعة إلى سلع ذات إنتاجية أقل بسبب ارتفاع أسعارها، وبالتالي سوء توزيع عناصر الإنتاج.

صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك Economic Losses in Consumption (NEL_c)

يقوم المستهلك بتحويل اتفاقه من سلع عالية المنفعة إلى تلك السلع ذات المنفعة الأقل بسبب انخفاض سعرها، وبالتالي يحدث سوء توزيع الإنفاق الاستهلاكي.

التغير في فائض المنتج: Change in Producer Surplus

يكون المنتج في وضع أسوأ نتيجة انخفاض كمية الإنتاج والإيرادات بسبب انخفاض السعر المحلي للسلعة، وبالتالي يتم تحويل جزء من فائض المنتج إلى المستهلك والدولة، مما ينعكس على زيادة فائض المستهلك ويزداد الإيراد الحكومي، ولذلك فإن المنتج المحلي يحقق خسارة نتيجة بيع كميات قليلة بأسعار منخفضة.

التغير في فائض المستهلك Consumer Surplus

عند فرض ضريبة صادرات يتم انخفاض سعر السلعة في السوق المحلي، مما يعمل على انخفاض الدخل المنفق على تلك السلعة، ولذلك فإن المستهلك المحلي يحقق مكاسب نتيجة استهلاك كميات كثيرة بأسعار منخفضة.

صافي الخسارة الاجتماعية Net Social Loss

هي الأثر الصافي نتيجة فرض تعريفة جمركية على الواردات، تتمثل في مجموع صافي الخسارة الاجتماعية في الإنتاج، وصافي الخسارة الاجتماعية في الاستهلاك. في حالة السلع المستوردة، ويكون النموذج من المعادلات السبع التالية (Brown, 1979)

- 1) $NEL_p = 0.5 E_s (NPC-1)^2 V$
- 2) $NEL_c = 0.5 E_d (NPC-1)^2 W$
- 3) $CS = (NPC-1) W - NEL_c$
- 4) $PS = (NPC-1) V + NEL_p$
- 5) $GB = (NPC-1) W [1+E_d((NPC-1))] - V (1+E_s \{ NPC-1 \})$
- 6) $FE = -(NPC - 1) (E_s V - E_d W)$
- 7) $NSL = PS + CS + GB = - (NEL_p + NEL_c)$

حيث:

معامل الحماية الإسمى Nominal Protection Coefficient	=NPC
قيمة الاستهلاك المحلي عند السعر العالمي Value of Consumption at world price	=W
قيمة الإنتاج المحلي عند السعر العالمي Value of domestic production at world price	=V
مرنة العرض السعرية supply Elasticity of	= E_s
مرنة الطلب السعرية Demand Elasticity of	= E_d
صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج Net Social Loss in Production	= NEL_p
صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك Net Social Loss in Consumption	= NEL_c
تغير فائض المنتج Surplus Change in Producer	= PS
تغير فائض المستهلك Consumer Surplus Change in	= CS
تغير الإيراد الحكومي Government Revenue Change in	= GB
التغير في النقد الأجنبي in Foreign Exchange Outlays	= FE
صافي الخسارة الاجتماعية Loss Net Social	= NSL

يعمل على خفض كمية واردات تلك السلعة. ويمكن قياس آثار فرض تعريفة استيراد جمركية على الكفاءة، الرفاهية، والإيراد الحكومي التالي:

صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج Economic Losses in Production (NEL_p)

تعمل التعريفة الجمركية على قيام المنتج بزيادة الإنتاج نتيجة ارتفاع الأسعار المحلية، حيث ينعكس التغير في سعر السلعة على إعادة توزيع الموارد، وبالتالي فإن صافي الخسارة في الإنتاج تعكس قيام المنتج بإنتاج السلعة بتكليف مرتفعة جداً رغبة في الحصول على سعر مرتفع، معنى أن الموارد الإنتاجية لا تتوزع بكفاءة في ضوء توجيهها إلى أنشطة ذات إنتاجية منخفضة.

صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك Economic Losses in Consumption (NEL_c)

تعمل التعريفة الجمركية على قيام المستهلك بتحفيض الاستهلاك نتيجة ارتفاع السعر المحلي لتلك السلعة، ولذلك فإن المستهلك يقوم بتحويل جزء من الدخل الفائض لكل من المنتج وميزانية الحكومة، مما يعمل على زيادة الإيراد الحكومي وخفض حصيلة النقد الأجنبي الموجهة للواردات.

التغير في فائض المنتج Surplus Change in Producer

وهو مقياس لرفاهية المنتج حيث يكون المنتج في وضع أفضل نتيجة زيادة الإيرادات عن التكاليف بسبب ارتفاع السعر المحلي للسلعة. ومفهوم فائض المنتج يتعلق بدراسة العرض، ولذلك فإن المنتج المحلي يحقق مكاسب نتيجة بيع كميات كبيرة بأسعار مرتفعة.

التغير في فائض المستهلك Surplus Change in Consumer

وهو مقياس لرفاهية المستهلك، فعند فرض تعريفة جمركية على الواردات فإن سعر السلعة المحلي يرتفع، مما يعمل على زيادة الدخل المنفق على تلك السلعة. ومفهوم فائض المستهلك يتعلق بدراسة الطلب، ولذلك فإن فائض المستهلك عبارة عن الفرق بين ما دفعه وبين ما يجب دفعه فعلاً عند سعر التوازن، ولذلك فإن المستهلك يحقق خسارة نتيجة استهلاك كميات قليلة بأسعار مرتفعة.

التغير في الإيراد الحكومي Government Revenue Change in

حيث يؤدي فرض تعريفة جمركية على السلع المستوردة من الخارج إلى زيادة الإيراد الحكومي وعوائد الدولة.

التغير في النقد الأجنبي Exchange Outlays Change in Foreign

يتناقض حصيلة النقد الأجنبي بسبب زيادة قيمة الواردات، وأيضاً نقص الطلب المحلي وزيادة العرض المحلي.

تقدير نموذج التوازن الجزئي في حالة الصادرات

مؤشرات رفاهية المجتمع

يُقاس الأثر على رفاهية المستهلك بالتغير في فائض المستهلك، بينما يُقاس الأثر على رفاهية المنتج بالتغيير في فائض المنتج. وتعتمد هذه التغيرات على أنصبة فئات المستهلكين والمنتجين في الاستهلاك الكلي والإنتاج الكلي، وكذلك على مختلف المروّنات السعرية للطلب والعرض، وتتمثل مؤشرات رفاهية المجتمع في الآتي:

التغير في فائض المنتج

يقيس رفاهية المنتج عن طريق الفرق السلبي بين السعر الذي كان المنتج مستعداً أن يتقادمه لكل وحدة ينتجهما وبين السعر الذي يتقادمه بالفعل، وذلك على أساس أن منحني العرض يقيس التكلفة الحدية للسلعة، ويعرض جدول 2 نتائج تقدير مؤشرات نموذج التوازن الجزئي لمحصول القطن خلال الفترة 2000-2020، وقد تبين وجود انخفاض في فائض المنتج لمزارعى القطن بدرجة كبيرة فى أعوام 2009، 2016، 2017، 2018، حيث بلغت قيمة الانخفاض حوالى 1.08، 3.07، 3.353، 3.07، 1.08، 1.092 مليار جنيه على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض في عام 2009 إلى زيادة السعر المحلي حيث بلغ حوالى 5373 جنيه للطن بمعدل زيادة بلغت نحو 20% عاماً كانت عليه في 2008، بينما يرجع الانخفاض في أعوام 2016، 2017، 2018، إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي ومنها تحديد سعر صرف الجنيه (تعويم الجنية) الذي أدى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنية المصري.

بينما ارتفع فائض المنتج لمزارعى القطن بدرجة كبيرة في أعوام 2013، 2019، 2020 حيث بلغت قيمة فائض المنتج حوالى 5.33، 7.47، 6.88 مليارات جنيه على التوالي، بمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة بلغ حوالى 2.39 مليار دولار.

التغير في فائض المستهلك

يقيس رفاهية المستهلك بالفرق الزائد بين السعر الذي كان المستهلك مستعداً أن يدفعه لكل وحدة يستهلكها والسعر الذي يدفعه بالفعل، وذلك على أساس أن منحني الطلب يقيس المنفعة الحدية للسلعة. ويتضح من جدول 2 أن الإشارة السالبة لفائض المستهلك تشير إلى أن المستهلك يحقق خسائر بسبب الفرق الزائد بين السعر الذي كان المستهلك مستعداً أن يدفعه لكل وحدة يستهلكها والسعر الذي يدفعه بالفعل. ومن الجدول يتبين انخفاض فائض (خسائر) المستهلك بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة، ويرجع أسباب هذا الانخفاض في فائض المستهلك إلى المستويات المرتفعة من كل من الأسعار العالمية وسعر الصرف والمستويات المنخفضة من الإنتاج والاستهلاك كما هو موضح في جدول 1 بالملحق، في حين يرجع أسباب هذا الارتفاع في فائض المستهلك في عام 2016 إلى المستويات المرتفعة من كل من الأسعار المحلية وسعر الصرف (جدول 4).

النتائج والمناقشة

مؤشرات الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية لمحصول القطن

توضح نتائج جدول 1 وجود انخفاض سنوي معنوي إحصائياً في المساحة المزروعة بمحصول القطن في مصر خلال الفترة 2000-2020، والتي بلغت 17.92 ألف فدان تمثل 3.84% من المتوسط السنوي، كما لم تثبت معنوية الزيادة في الإنتاجية الدانية من محصول القطن كما تبين وجود انخفاض سنوي معنوي في الإنتاج الكلي من محصول القطن بحوالى 16.94 ألف طن تمثل حوالي 3.52% من المتوسط السنوي الذي بلغ حوالى 480.68 ألف طن خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لكمية الواردات من القطن بلغ معدل الزيادة حوالى 7.657 ألف طن، تمثل حوالي 11.88% من المتوسط السنوي المقدر بحوالى 64.43 ألف طن، بينما بلغ معدل الانخفاض في الصادرات من القطن حوالي 5.268 ألف طن تمثل 6.79% من المتوسط السنوي الذي قدر بحوالى 77.58 ألف طن خلال فترة الدراسة.

كما تشير نتائج جدول 1 إلى وجود انخفاض سنوي معنوي إحصائياً لكمية الاستهلاك من القطن قدر بحوالى 5.62 ألف طن، تمثل حوالي 6.19% من المتوسط السنوي المقدر بحوالى 90.78 ألف طن خلال فترة الدراسة.

أما فيما يخص السعر المزروع المحلي من القطن فقد تبين وجود زيادة معنوية بمقدار سنوي بلغ حوالي 553.44 جنيه للطن، تمثل 8.17% من المتوسط السنوي الذي بلغ حوالي 6771 جنيه للطن، بينما تبين وجود زيادة غير معنوية في الأسعار العالمية للقطن. أما بالنسبة لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار تبين وجود زيادة معنوية إحصائية بمعدل سنوي بلغ حوالي 0.728 جنيه للدولار تمثل حوالي 8.16% من المتوسط السنوي الذي قدر بحوالى 8.92 جنيه للدولار خلال فترة الدراسة.

تقدير مؤشرات نموذج التوازن الجزئي لمحصول القطن

يعتمد تقدير مؤشرات نموذج التوازن الجزئي لمحصول القطن على سبعة متغيرات اقتصادية هامة هي السعر المحلي والسعر العالمي وسعر الصرف والإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي بالإضافة إلى مروّنات الطلب السعرية والعرض السعرية خلال الفترة 2000-2020، ويبين جدول 1 بالملحق قيمة تلك المتغيرات الاقتصادية اللازمة لتقدير مؤشرات كفاءة منطقة الموارد والرفاهية وعوائد الحكومة لمحصول القطن.

جدول 1. معلمات معدلات الاتجاه الزمني لمؤشرات الإنتاج والاستهلاك وال الصادرات والواردات لمحصول القطن في مصر خلال الفترة 2000-2020

المتغير التابع	الوحدة	ثابت المعادة	معامل الإنحراف	المخطأ المعياري السنوي (%)	معدل التغير (%)	قيمة R^2	قيمة (ت)	قيمة (ف)
المساحة المزروعة	ألف فدان	645.54	17.92-	466.33	4.32	3.84-	**4.14-	**17.16
الإنتاجية	طن/فدان	0.974	0.0063	0.61	1.04	0.005	0.063	1.13
الإنتاج الكلي	ألف طن	650.15	16.94-	480.68	5.10	3.52-	**3.32-	**11.1
كمية الواردات	ألف طن	12.14-	7.657	64.43	1.39	11.88	**5.5	**30.36
كمية الصادرات	ألف طن	130.267	5.268-	77.58	1.51	6.79-	**3.48-	**12.14
المتاح للاستهلاك	ألف طن	147	5.62-	90.78	1.45	6.19-	**3.87-	**15
السعر المحلي	جنيه/طن	1236.8	38.05	6771.46	38.05	8.17	**14.54	**211.5
السعر العالمي	دولار/طن	1920	9.97	2020	27.9	0.49	0.35	0.127
سعر الصرف	جنيه/دولار	1.634	0.728	8.92	0.111	8.16	0.693	**42.92

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول 1 بالملحق.

جدول 2. نتائج مؤشرات تحليل نموذج التوازن الجزئي لمحصول القطن في مصر بالميون جنيه في حالة الصادرات خلال الفترة 2000-2020

السنوات	صافي الخسارة أو المكاسب	صافي الخسارة أو المكاسب الاقتصادية في الاستهلاك	المكاسب الاقتصادية في الإنتاج	غير النقدين	غير فائض المستهلك	غير فائض المنتج	غير فائض المنتج	غير فائض المستهلك	غير فائض المنتج	غير فائض المنتج	صافي الخسارة أو المكاسب	السنوات
1070-	1387-	4855-	1916-	861-	1707	141	929				2000	
2317-	2331-	9369-	3910-	991-	2584	186	2131				2001	
3273-	3198-	14681-	4122-	1307-	2156	282	2991				2002	
3326-	3298-	19755-	2958-	2290-	1922	500	2825				2003	
7489-	5618-	34718-	7909-	2082-	2503	509	6980				2004	
1130-	878-	5073-	3011-	1249-	3129	161	968				2005	
1564-	1095-	6285-	4232-	1013-	3680	144	1420				2006	
25-	41-	233-	779-	124-	878	3	22				2007	
405-	381-	2078-	1044-	841-	1480	90	315				2008	
8559-	14315-	79450-	5858-	1621-	1080-	497	8063				2009	
1459-	1074-	6103-	2920-	905-	2367	149	1310				2010	
3213-	1817-	10845-	10123-	663-	7573	97	3116				2011	
410-	317-	1947-	2041-	672-	2303	60	350				2012	
2580-	1391-	9943-	6607-	1305-	5333	198	2382				2013	
1062-	592-	4199-	3988-	676-	3601	82	980				2014	
6413-	1373-	22903-	8565-	1061-	3213	244	6168				2015	
10764-	18914	357097	5193-	2503-	3068-	854	9911				2016	
29076-	7320-	130295-	23871-	1852-	3353-	562	28513				2017	
23638-	27764	495865	19268-	3278-	1092-	959	22679				2018	
3498-	879-	14033-	8812-	2153-	7467	320	3178				2019	
1972-	594-	9363-	5844-	3013-	6884	342	1630				2020	
5393-	58-	22230	6332-	1451-	2390	304	5089				المتوسط	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول 1 بالملحق.
مرتبة العرض السعرية للقطن حوالي 0.134 ومرتبة الطلب السعرية حوالي -0.182.

كما يتبع من نفس الجدول أن قيم صافي الخسارة الاقتصادية تذهب من حوالي 25 مليون جنية في عام 2007 إلى حوالي 29.076 مليار جنية في عام 2017 ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الكبير في عوائد الحكومة في عام 2017 والتي بلغت حوالي 23.871 مليار جنية تمثل حوالي 1245% عن عام 2000.

مؤشرات عوائد الحكومة التغير في الإيراد الحكومي

طالما أن التعريفة الجمركية على الواردات والضرائب على الصادرات تعتبر مصدر للعوائد الحكومية، في حين يعتبر دعم المستهلك والمنتج بنود الإنفاق الحكومي، يمكن حساب الآثار الصافية لهذه المتغيرات على الميزانية الحكومية، ويتبين من جدول 2 أن التغير في عوائد الحكومة والتي تأخذ فيما سالبة خلال فترة الدراسة فقد بلغت الخسارة في عوائد الحكومة حوالي 1.9 مليار جنية في عام 2000 زادت إلى حوالي 23.87 مليار جنية في عام 2017. بمتوسط سنوي بلغ حوالي 6.33 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

التغير في حصيلة النقد الأجنبي

تقاس التغيرات في الصادرات والواردات نتيجة للتغير في السياسة وتقاد كذلك التغيرات في تكاليف الواردات وحصيلة الصادرات ومحصلتها تعبّر عن التغير في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات. ويتبين جدول 2 أن الخسارة في النقد الأجنبي أخذت فيما سالبة خلال فترة الدراسة نتيجة انخفاض تصدير القطن إلى الخارج، وبلغت الخسارة أقصاها حوالي 130.3 مليون جنية في عام 2017، وأنداناها حوالي 233 ألف جنيه في عام 2007. بينما حققت السنوات 2016، 2018 قياماً موجبة في التغير في النقد الأجنبي بلغت حوالي 357.1، 495.8 مليون جنيه على الترتيب.

معدلات النمو السنوي لأهم المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج الجزئي للقطن

يوضح جدول 1 بالملحق معدلات النمو السنوي لمتغيرات السعر المحلي والسعر العالمي وسعر الصرف والإنتاج المحلي والاستهلاك من القطن خلال الفترة 2000-2020، حيث بلغت معدلات النمو السنوي لكل من متغيرات السعر المحلي والسعر العالمي وسعر الصرف والإنتاج المحلي والاستهلاك من القطن حوالي 8.92%， 0.24%， 0.29-0.95%， 7.42% على الترتيب. وسوف تُستخدم هذه المعدلات في عمل مجموعة من السيناريوهات المختلفة لمحاكاة آثر التغير في تلك المتغيرات الاقتصادية الهامة بتلك المعدلات على مؤشرات كفاءة منطقة الموارد والرفاهية وعوائد الحكومة.

مؤشرات كفاءة منطقة الموارد (الكافأة الاقتصادية في تخصيص الموارد)

تنقسم مؤشرات الكفاءة إلى ثلاث مؤشرات: هو صافي الخسارة أو المكاسب الاقتصادية في الإنتاج والذي يعكس عدم استخدام الموارد الإنتاجية بشكل اقتصادي، حيث يأمل المنتج في الحصول على سعر مرتفع على الرغم من ارتفاع التكاليف الإنتاجية، الثاني صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك الذي يعكس استخدام المستهلك غير الرشيد للسلعة في ضوء توجيهه جزء من دخله الإنفاقي إلى سلعة أقل منفعة، أما المؤشر الثالث فهو محصلة للمؤشرين السابقين وهو يمثل إجمالي صافي الخسارة المجتمعية.

صافي المكاسب الاقتصادية في الإنتاج

يتبع من جدول 2 أن قيم مؤشر صافي المكاسب الاقتصادية في إنتاج القطن قد حققت زيادة كبيرة خلال أغلب سنوات الدراسة حيث بلغت أدنى قيمها لها في عام 2007 حوالي 22 مليون جنية، ويرجع ذلك إلى انخفاض في السعر العالمي وانخفاض الإنتاج المحلي، زاد إلى حوالي 28.513 مليار جنية في عام 2017 وحوالي 22.679 مليار جنية عام 2018 وتراجع الزيادة الكبيرة في صافي المكاسب الاقتصادية في إنتاج القطن أساساً إلى ارتفاع الأسعار المحلية وسعر الصرف (جدول 1).

صافي المكاسب الاقتصادية في الاستهلاك

يتبع من جدول 2 أن قيم مؤشر صافي المكاسب الاقتصادية في الاستهلاك من القطن حققت تزايناً واضحاً خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 3 مليون جنية في عام 2007 إلى حوالي 959 مليون جنية في عام 2018، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 304 مليون جنيه خلال فترة الدراسة، وتراجع الزيادة الكبيرة في صافي المكاسب الاقتصادية في الاستهلاك أساساً إلى ارتفاع الأسعار المحلية وسعر الصرف، بينما يرجع انخفاضها في عام 2007 إلى انخفاض السعر العالمي وانخفاض الاستهلاك المحلي، كما هو موضح في جدول 1 بالملحق.

صافي الخسارة الاقتصادية (المجتمعية)

يُعرف صافي الخسارة أو المكاسب الاقتصادية على أنه محصلة التغير في كل من الخسارة في فائض المنتج والمكاسب في فائض المستهلك والتغير في إيرادات الحكومة، ويتبين من جدول 2 أن قيم مؤشر صافي الخسارة الاقتصادية (المجتمعية) تأخذ فيما سالبة بسبب أن الانخفاضات في قيم مؤشرات التغير في كل من فائض المنتج وعوائد الحكومة تفوق الزيادة في قيم مؤشر التغير في فائض المستهلك ومن ثم تكون المحصلة انخفاض قيم مؤشر صافي الخسارة الاقتصادية خلال فترة الدراسة،

انخفاض الاستهلاك المحلي من القطن بمقدار %0.29

يتضح من جدول 3 أن انخفاض الاستهلاك المحلي بمقدار 0.29%， يترتب عليه: (1) أن قيمة صافي المكاسب الاقتصادية في الإنتاج لم تتغير، وزيادة قيمة صافي الخسائر الاقتصادية في الاستهلاك من القطن بحوالي 0.29% عاماً كانت عليه 2020. أيضاً زيادة الخسائر في صافي الخسارة الاجتماعية بحوالي -0.05%. (2) عدم حدوث أي تغير يطرأ في فائض المنتج بينما التغير في فائض المستهلك حقق زيادة بنسبة بلغت حوالي 0.05%. (3) زيادة في خسائر الإيراد الحكومي بنسبة -0.12%.

**تقدير نموذج التوازن في حالة الواردات من القطن:
مؤشرات رفاهية المجتمع**

التغير في فائض المنتج

يعرض جدول 4 نتائج تقدير مؤشرات نموذج التوازن الجزئي لمحصول القطن خلال الفترة 2000-2020، وقد تبين وجود انخفاض في فائض المنتج لمزارعي القطن بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة بمتوسط سنوي للتغير في فائض المنتج بلغ حوالي 1.27 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

التغير في فائض المستهلك

يتضح من جدول 4 زيادة فائض المستهلك بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط الزيادة في فائض المستهلك حوالي 465.8 مليون جنيه، ويرجع أسباب هذا الارتفاع في فائض المستهلك إلى مستويات مرتفعة من كل من الأسعار المحلية وسعر الصرف.

مؤشرات كفاءة منطقة الموارد (الكافاعة الاقتصادية في تخصيص الموارد)

صافي المكاسب الاقتصادية في الإنتاج

يتبيّن من جدول 4 أن قيم مؤشر صافي المكاسب الاقتصادية في إنتاج القطن قد حققت زيادة كبيرة خلال 8.61 مليون جنيه في عام 2015 إلى حوالي 1068 مليون جنيه في عام 2018 وتراجع الزيادة الكبيرة في صافي المكاسب الاقتصادية في إنتاج القطن أساساً إلى ارتفاع الأسعار المحلية، في حين بلغ متوسط صافي المكاسب الاقتصادية في الإنتاج حوالي 190.44 مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

صافي المكاسب الاقتصادية في الاستهلاك

يتبيّن من جدول 4 أن قيم مؤشر صافي المكاسب الاقتصادية في الاستهلاك من القطن حققت تذبذباً واضحاً خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 4.33 مليون جنيه في عام 2015 وحد أقصى

السيناريوهات المختلفة لأثر التغير في بعض المتغيرات الهامة المتعلقة بمحصول القطن على مؤشرات نموذج التوازن الجزئي في حالة الصادرات

زيادة السعر المحلي للقطن بمقدار %8.92

يتضح من جدول 3 أن زيادة السعر المحلي للقطن بمقدار 9%， سوف تؤدي إلى: (1) انخفاض قيمة صافي الخسارة أو المكاسب الاقتصادية في كل من الإنتاج والاستهلاك من القطن بحوالي 2.79%، 2.16% عن مثيلتها في عام 2020 على التوالي. أيضاً انخفاض الخسارة في صافي الخسارة الاجتماعية بحوالي 2.68%. (2) انخفاض قيمة الخسارة في فائض المنتج وفائض المستهلك حوالي 0.13%، 0.13% عن مثيلاتها في عام 2020 على الترتيب. (3) انخفاض في خسائر الإيراد الحكومي وعوائد الحكومة بحوالي 0.64%， 0.47% على الترتيب.

زيادة السعر العالمي للقطن بمقدار %0.24

يتضح من جدول 3 أن زيادة السعر العالمي للقطن بمقدار 0.24%， سوف تؤدي إلى: (1) زيادة قيمة صافي المكاسب الخسارة الاقتصادية في كل من الإنتاج والاستهلاك من القطن بحوالي 1%， 0.8% عن مثيلتها في عام 2020 على التوالي. أيضاً زيادة صافي الخسائر الاجتماعية بحوالي 1%. (2) تحسن في قيمة المكاسب في فائض المنتج وفائض المستهلك بحوالي 0.3%， 0.5% على التوالي. (3) زيادة التغير في الإيراد الحكومي والنقد الأجنبي بحوالي 0.4%， 0.9% على الترتيب.

زيادة سعر الصرف بمقدار %7.42

يبين جدول 3 أن زيادة سعر الصرف بمقدار 7.4% سوف تؤدي إلى: (1) زيادة قيمة صافي الخسارة الاقتصادية في كل من الإنتاج والاستهلاك من القطن بحوالي 33.6%， 26.9% على التوالي. أيضاً زيادة الخسارة في صافي الخسارة الاجتماعية بحوالي 32.5%. (2) تحسن في قيمة الخسارة في فائض المنتج وزيادة في مكاسب المستهلك بحوالي 7.7%， 14.3% على التوالي. (3) الزيادة في خسائر الإيراد الحكومي والتغير في النقد الأجنبي بحوالي 12.7%， 30.8% على الترتيب.

انخفاض الإنتاج المحلي من القطن بمقدار %0.95

يتضح من النتائج بجدول 3 أن انخفاض الإنتاج بمقدار 0.95%， يترتب عليها: (1) انخفاض قيمة صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج من القطن بحوالي 0.95% عن مثيلتها في عام 2020، كما أن قيمة صافي المكاسب الاقتصادية في الاستهلاك لم تتغير، أيضاً زيادة الخسائر في صافي الخسارة الاجتماعية بحوالي 0.79%. (2) انخفاض التغير في فائض المستهلك بحوالي 0.95%. (3) بلغت نسبة التغير في الإيراد الحكومي والتغير في النقد الأجنبي بحوالي 1.38%， 0.57% على الترتيب.

جدول 3. نتائج سيناريوهات التغير في مؤشرات الكفاءة والرفاهية وعوائد الحكومة في حالة حدوث تغير في السعر المحلي والعالمي وسعر الصرف والانتاج والاستهلاك لمحصول القطن في عام 2020

الأساس	زيادة السعر		انخفاض الإنتاج		زيادة السعر		انخفاض الاستهلاك		المؤشرات 2020 بمقدار 0.24%	
	المحلي		ال العالمي		المحلي		ال العالمي			
	% 0.95-	% 7.42-	% 0.24-	% 8.92-	% 0.95-	% 7.42-	% 0.24-	% 8.92-		
مليون جنيه	مليون جنيه	نسبة التغير	مليون جنيه	نسبة التغير	مليون جنيه	نسبة التغير	مليون جنيه	نسبة التغير		
%0.00	1630	%0.95-	1614	%33.6	2178	%1.0	1646	%2.79-	1584 1630 صافي المكاسب أو الخسارة الاقتصادية في الإنتاج	
%0.29-	341	%0.00	342	%26.9	434	%0.8	345	%2.16-	335 342 صافي المكاسب أو الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك	
%0.00	6884	%0.95-	6819	%7.7	7414	%0.3	6903	%0.13-	6875 6884 التغير في فائض المنتج	
%0.29-	3004-	%0.00	3013-	%14.3	3443-	%0.5	3026-	%0.81-	2988- 3013- التغير في فائض المستهلك	
%0.13	5851-	%1.38-	5763-	%12.7	6583-	%0.4	5868-	%0.64-	5806- 5844- التغير في الإيراد الحكومي	
%0.12-	9352-	%0.57-	9310-	%30.8	12249-	%0.9	9448-	%2.47-	9132- 9363- التغير في النقد الأجنبي بالجنيه	
%0.12-	594-	%0.57-	591-	%21.8	724-	%0.9	600-	%2.47-	580- 594- التغير في النقد الأجنبي بالدولار	
%0.05-	1971-	%0.79-	1956-	%32.5	2611-	%1.0	1991-	%2.68-	1919- 1972- صافي الخسارة الاجتماعية	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول 2 بالبحث، وجدول 1 بالملحق.

جدول 4. نتائج مؤشرات تحليل نموذج التوازن الجزئي لمحصول القطن في مصر بـالمليون جنيه في حالة الواردات خلال الفترة 2020-2000

السنوات	صافي الخسارة أو صافي المكاسب	تغير فائض المكاسب الاقتصادية في الخسارة	تغير الإيراد المستهلك	تغير المكابس الحكومية	تغير المكابس الأجنبية	المنتج (GR)	(CS)	(PS)	(NELC)	الاستهلاك (FE) (بالألف جنيه)	الاقتصادية في المجتمعية (NELP)	الإنتاج (NELP)
										دولار		
68.53-	120.12	417.05	162.88	270.28	501.69-	23.42				45.10	2000	
164.45-	216.04	858.34	521.06	324.62	1010.14-	37.84				126.62	2001	
122.21-	150.87	678.87	352.46	320.06	794.73-	33.57				88.64	2002	
375.45-	439.20	2569.68	68.97-	829.84	1136.33-	150.10				225.35	2003	
517.74-	425.26	2635.00	984.50	618.33	2120.57-	108.73				409.01	2004	
82.15-	94.32	545.06	119.93	461.92	664.01-	33.50				48.66	2005	
42.35-	50.96	292.18	300.30	246.31	588.95-	12.86				29.49	2006	
35.21-	44.18	248.97	363.60	194.06	592.87-	9.07				26.13	2007	
95.82-	120.20	653.00	92.48-	492.18	495.51-	46.58				49.24	2008	
13.97-	19.08	105.78	126.30	100.65	240.91-	4.39				9.64	2009	
231.67-	227.52	1279.12	379.65	430.54	1041.86-	63.53				168.14	2010	
198.63-	160.55	952.50	1263.14	262.99	1724.76-	25.16				173.47	2011	
57.49-	63.84	386.61	218.91	337.40	613.79-	20.61				36.88	2012	
84.68-	79.40	545.53	134.87	420.06	639.60-	33.10				51.58	2013	
30.16-	30.90	218.70	332.30	175.01	537.46-	7.79				22.37	2014	
13.00-	13.16	101.19	104.22	105.00	222.22-	4.33				8.61	2015	
66.67-	42.32	424.31	29.31	267.72	363.70-	27.32				39.34	2016	
833.02-	230.30	4095.33	1213.43	487.32	2533.77-	127.91				705.12	2017	
-	363.50	6458.41	1886.08	887.99	4060.68-	218.18				1068.44	2018	
1286.61												
367.08-	141.59	2374.56	9.91-	1107.03	1464.19-	150.43				216.65	2019	
567.51-	197.13	3106.67	3413.69	1443.30	5424.50-	116.75				450.76	2020	
250.21-	153.83	1378.42	558.82	465.84	1274.87-	59.77				190.44	المتوسط	

مرونة العرض السعرية للقطن حوالي 0.134 ومرونة الطلب السعرية للقطن حوالي 0.182.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول 1 بالملحق.

خسائر الإيراد الحكومي وعوائد الحكومة بحوالى 10.82٪، 24.75٪ على الترتيب.

زيادة السعر العالمي للقطن بمقدار 0.24٪

إن زيادة السعر العالمي بمقدار 0.24٪، يترتب عليه:
 (1) زيادة قيمة صافي الخسارة الاقتصادية في كل من الإنتاج والاستهلاك من القطن بحوالى 1.3٪، 1.1٪ عن مثيلتها في عام 2020 على التوالي. أيضاً زيادة صافي الخسائر الاجتماعية بحوالى 1.2٪. (2) تحسن في قيمة المكاسب في فائض المنتج وفائض المستهلك بحوالى 0.6٪، 0.5٪ على التوالي. (3) زيادة التغير في الإيراد الحكومي والنقد الأجنبي بحوالى 0.5٪، 1٪ على الترتيب.

زيادة سعر الصرف بمقدار 7.42٪

ترتب على زيادة سعر الصرف بمقدار 7.4٪، الآتي:
 (1) زيادة قيمة صافي الخسارة الاقتصادية في كل من الإنتاج والاستهلاك من القطن بحوالى 43.82٪، 36٪ على التوالي. أيضاً زيادة في صافي الخسارة الاجتماعية بحوالى 42.22٪. (2) تحسن في قيمة الخسارة في فائض المنتج وزيادة في مكاسب المستهلك بحوالى 18.8٪، 15٪ على التوالي. (3) بلغت نسبة الزيادة في الإيراد الحكومي والتغير في النقد الأجنبي بحوالى 16.6٪، 34.8٪ على الترتيب.

انخفاض الإنتاج المحلي من القطن بمقدار 0.95٪

يترب على انخفاض الإنتاج بمقدار 0.95٪، الآتي:
 (1) زيادة قيمة صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج من القطن بحوالى 0.96٪ عن مثيلتها في عام 2020، وعدم حدوث أي تغير على صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك، بينما زيادة الخسائر في صافي الخسارة الاجتماعية بحوالى 0.75٪. (2) بلغت قيمة الخسارة في فائض المنتج حوالى 0.95٪، بينما لم يحدث أي تغير يذكر في فائض المستهلك. (3) بلغت نسبة التغير في الإيراد الحكومي والتغير في النقد الأجنبي بحوالى 1.38٪، 0.61٪ على الترتيب.

الوصيات

وطبقاً للنتائج المتحصل عليها توصي الدراسة بالآتي:

1. مراجعة السياسة الزراعية التي تتعلق بمحصول القطن خاصة تلك السياسات التي تتعلق بالتشريعات التي تخصص مساحات وأصناف القطن وطريقة التداول وعدم ترك تداول تجارة مستلزمات الإنتاج على القطاع الخاص.

2. تطبيق الدولة للسياسات التي تحقق عائداً حقيقياً للمنتج، ويتحمل المستهلك تكلفة الاستهلاك الحقيقة، الأمر الذي سيترتب عليه زيادة الإنتاج وترشيد الاستهلاك وبالتالي تراجع الواردات مما يساهم في توفير حصيلة النقد الأجنبي.

حوالى 218 مليون جنية في عام 2018، بمتوسط سنوي بلغ حوالى 59.77 مليون جنيه خلال فترة الدراسة، وتراجع الزيادة الكبيرة في صافي المكاسب الاقتصادية في الاستهلاك أساساً إلى ارتفاع الأسعار المحلية والإنتاج المحلي.

صافي الخسارة المجتمعية

يوضح جدول 4 أن قيم مؤشر صافي الخسارة الاقتصادية تأخذ قيمًا سالبة خلال سنوات فترة الدراسة بسبب أن الانخفاضات في قيم مؤشرات التغير في كل من فائض المنتج وعوائد الحكومة تفوق الزيادة في قيم مؤشر التغير في فائض المستهلك ومن ثم تكون المحصلة انخفاض قيم مؤشر صافي الخسارة المجتمعية خلال فترة الدراسة، كما يتبع من نفس الجدول أن قيم صافي الخسارة المجتمعية تذبذبت من حوالى 13 مليون جنيه في عام 2015 إلى حوالى 1.286 مليار جنيه في عام 2018، بمتوسط سنوي بلغ حوالى 250 مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

مؤشرات عوائد الحكومة

التغير في الإيراد الحكومي

يتبع من جدول 4 أن التغير في عوائد الحكومة والتي تأخذ قيمًا سالبة في أعوام 2003، 2008، 2019 فقد بلغت الخسارة في عوائد الحكومة بحوالى 69، 92، 10 مليون جنيه على الترتيب، بينما حققت عوائد الحكومة فائض خلال أغلب سنوات الدراسة. وبلغ المتوسط السنوي لها بحوالى 558 مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

التغير في حصيلة النقد الأجنبي

يبين جدول 4 أن التغير في النقد الأجنبي أخذت قيمًا موجبه خلال فترة الدراسة، وبلغ حجم التغير في النقد الأجنبي أقصاها بحوالى 439 مليون دولار في عام 2003، وأندأها بحوالى 13 مليون دولار في عام 2015. بمتوسط سنوي بلغ بحوالى 153.8 مليون دولار.

السيناريوهات المختلفة لأثر التغير في بعض المتغيرات الهامة لمحصول القطن في حالة الواردات

يوضح جدول 5 آثر التغيرات في بعض المتغيرات المتعلقة بالقطن مثل زيادة السعر المحلي وزيادة سعر الصرف، وانخفاض السعر العالمي والإنتاج.

زيادة السعر المحلي للقطن بمقدار 8.92٪

إن زيادة السعر المحلي بمقدار 8.92٪، سوف يؤدي إلى: (1) انخفاض قيمة صافي الخسارة الاقتصادية في كل من الإنتاج والاستهلاك من القطن بحوالى 31.7٪، 26.9٪ عن مثيلتها في عام 2020 على التوالي. كما تبين انخفاض الخسارة في صافي الخسارة الاجتماعية بحوالى 30.7٪. (2) انخفاض قيمة الخسارة في فائض المنتج وفائض المستهلك بحوالى 12.56٪، 9.52٪ عن مثيلاتها في عام 2020 على الترتيب. (3) انخفاض في

جدول 5. نتائج سيناريوهات التغير في مؤشرات الكفاءة والرفاهية وعوائد الحكومة في حالة حدوث تغير في السعر المحلي والعالمي وسعر الصرف والإنتاج لمحصول القطن في عام 2020

المؤشرات	سنة الأساس 2020									
	زيادة السعر العالمي بمقدار %0.95	انخفاض السعر المحلي بمقدار %0.24	زيادة سعر الصرف بمقدار %7.4	انخفاض الإنفاق	زيادة السعر المحلي	زيادة سعر الصرف	زيادة سعر العالمة	انخفاض السعر العالمي	زيادة سعر العالمة	انخفاض الإنفاق
	مليون جنيه	مليون جنيه	نسبة التغير	مليون جنيه	نسبة التغير	مليون جنيه	نسبة التغير	مليون جنيه	نسبة التغير	مليون جنيه
صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج	%0.95- 446.48 43.82 648.30 %1.3 456.42 31.71- 307.82 450.76									
صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك	%0.00 116.75 36.00 158.78 %1.1 117.99 26.97- 85.26 116.75									
التغير في فانض المنتج	%0.95- 5372.96- 18.88 6448.67- %0.6 5456.61- 12.56- 4743.29- 5424.50-									
التغير في فانض المستهلك	%0.00 1443.30 15.05 1660.55 %0.5 1450.35 9.52- 1305.96 1443.30									
التغير في الإيراد الحكومي	%1.38- 3366.44 16.62 3981.04 %0.5 3431.84 10.82- 3044.25 3413.69									
التغير في النقد الأجنبي بالجنيه	%0.61- 3087.69 34.81 4188.08 %1.0 3138.18 24.75- 2337.92 3106.67									
التغير في النقد الأجنبي \$	%0.61- 195.93 25.40 247.21 %1.0 199.13 24.75- 148.35 197.13									
صافي الخسارة الاجتماعية	%0.75- 563.22- 42.22 807.08- %1.2 574.41- 30.74- 393.08- 567.51-									

المصدر: جمعت وحسبت من جدول 4.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الاحصاءات الزراعية"، أعداد متفرقة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة التجارة الخارجية" أعداد متفرقة.

منظمة الأغذية والزراعة، <http://www.fao.org/fao-stat/en/#data/QV>

Tsakok, I. (1990). Agricultural Price Policy: A Practitioner's Guide to Partial Equilibrium Analysis, Cornell Univ. Press, London, UK, 158.182.

Brown, M.L. (1979). Farm budget from income analysis to agricultural project analysis. 1st Ed. The Johns Hopkins Univ. Press, Baltimore, USA and London UK.

3. ينبغي عند تحديد أسعار محصول القطن في مصر على أساس الأسعار العالمية الأخذ في الحسبان الدعم المباشر الذي تقدمه الدول المنتجة للقطن وكذلك إتفاق تلك الدول على البحث العلمي الزراعي الموجه لاستبطاط أصناف جديدة مرتفعة الإنتاجية.

4. العمل على الحفاظ على السوق الخارجي لمحصول القطن حيث يتمتع القطن المصري بميزة نسبية وتنافسية عالمية ويوفر للدولة النقد الأجنبي.

المراجع

السيد، عمرو سيد صوفي (2021). دراسة تحليلية لأثر السياسة الزراعية على محصول القطن في مصر: دراسة حالة محافظة الفيوم، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، 12 : 12 .

عبدالعاطى، محمد مصطفى، محمد فوزي الديناصورى ونورا ممدوح طنطاوى (2019). تحليل اقتصادى للصادرات القطنية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، 29 : 4.

الملاحق

جدول 1. الإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات والسعر المحلي والعالمي وسعر الصرف لمحصول القطن في مصر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	المساحة المزروعة الفدانية	الإنتاج الكلي ألف طن	كمية الصادرات ألف طن	كمية الاستهلاك ألف طن	كمية الواردات ألف طن	السعر المحلي جنيه/طن	السعر العالمي دولار/طن	سعر الصرف دولار/طن جنيه/دولار
2000	518.32	527.51	8.06	63.22	144.09	2326	845	3.5
2001	731.10	793.23	5.07	112.17	135.38	2334	950	4.02
2002	706.41	729.15	2.07	161.12	145.24	2334	2005	4.59
2003	535.09	565.08	8.3	196.82	212.99	2733	1813	5.99
2004	714.73	747.77	82.18	183.73	124.04	3567	1136	6.18
2005	656.59	612.90	21.12	96.75	162.63	4100	2416	5.78
2006	536.40	571.40	39.78	55.19	97.28	4887	1794	5.74
2007	574.57	591.02	22.74	128.34	79.57	5200	3068	5.64
2008	312.71	303.04	74.16	97.17	126.76	4473	1931	5.45
2009	284.43	267.80	41.26	15.44	43.12	5373	3165	5.55
2010	369.14	376.52	45.42	54.64	77.47	4513	2655	5.68
2011	520.12	634.55	43.65	61.22	33.62	8933	3362	5.97
2012	333.36	293.36	16.92	57.73	67.64	8367	2750	6.14
2013	573.45	504.63	70.87	42.03	72.44	7793	2398	7.15
2014	369.18	306.42	68.5	24.76	39.73	9827	2297	7.091
2015	481.73	322.76	84.97	37.09	28.08	8833	1690	16.68
2016	131.75	144.93	64.15	30.91	34.93	8300	1892	18.88
2017	433.90	516.34	111.22	27.88	26.47	10173	2131	17.8
2018	335.98	426.69	113.22	36.63	45.84	11133	2247	17.86
2019	336.40	427.23	239.48	70.78	73.58	13000	987	15.97
2020	337.50	432.00	189.92	75.51	135.5	14000	889	15.75
المتوسط	466.3	480.7	64.43	77.58	90.78	6771.5	2020	8.92
معدل التمو	%2.02-	%1.10	%0.95-	%0.85	%0.29-	%8.92	%0.24	%7.42

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، "نشرة الاحصاءات الزراعية"، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة التجارة الخارجية" أعداد متفرقة.

الملخص العربي

آثر السياسات الاقتصادية على إنتاج محصول القطن في مصر باستخدام نموذج التوازن الجزئي

أحمد فوزي حامد - أحمد السيد محمد

قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق - مصر

تعرض محصول القطن لتغيرات عديدة أدت لعدم وضوح واستقرار السياسة السعرية لمحصول القطن مما أدى إلى فقد مكانته في السوق العالمي مما ترتب عليه تراجع واضح في المساحة المزروعة منه، لذا استهدف البحث دراسة آثر السياسات الاقتصادية ومنها السعرية على إنتاج محصول القطن في السوق المصري، من خلال تقيير بعض المؤشرات الاقتصادية المختلفة لنموذج التوازن الجزئي خلال الفترة 2000-2020. وبينت نتائج الدراسة وجود انخفاض سنوي معنوي احصائياً في كل من المساحة المزروعة، الإنتاج الكلي، كمية الصادرات، والاستهلاك المحلي من القطن، في حين تبين وجود زيادة معنوية في كل من كمية الواردات والسعر المزدوجي، وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، بينما لم تثبت معنوية الزيادة في الإنتاجية الفدانية والسعر العالمي للقطن خلال فترة الدراسة. كما بينت مؤشرات نموذج التوازن الجزئي وجود تباين واضح في قيمها سواء في حالة نموذج فرض ضريبة على الصادرات، حيث بلغ متوسط صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والمجمتعية حوالي 5.39، 0.304، 5.39 مليار جنيه على الترتيب، بينما بلغ متوسط التغير في كل من فائض المنتج المستهلك حوالي 2.39، 1.45 مليار جنيه على الترتيب، ويرجع الانخفاض في فائض المستهلك إلى المستويات المرتفعة من كل من الأسعار العالمية وسعر الصرف والمستويات المنخفضة من الإنتاج والاستهلاك، بينما بلغ متوسط التغير في الإيراد الحكومي حوالي 6.33 مليون جنيه، بينما التغير في النقد الأجنبي بلغ حوالي 22.230 مليون جنيه خلال فترة الدراسة. أما في حالة فرض تعرفه جمركية على الواردات من القطن فقد بلغ متوسط صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والخسارة المجتمعية حوالي 190، 59.7، 250 مليون جنيه على الترتيب، بينما بلغ متوسط التغير في كل من فائض المنتج المستهلك والإيراد الحكومي إلى 1274، 465 مليون جنيه على الترتيب، وبلغ متوسط التغير في الإيراد الحكومي إلى 558 مليون جنيه، في حين قدر التغير في النقد الأجنبي بحوالي 1.378 مليون دولار (أي ما يعادل 153 مليون دولار) خلال فترة الدراسة.

الكلمات الإسترشادية: محصول القطن المصري، التوازن الجزئي، العوائد، الموارد.

REVIEWERS:

Dr. Gaber Bassiouny

Dept. Econ., Fac. Agric. - Saba Basha, Alexandria Univ., Egypt.

| drgaber2000@yahoo.com

Dr. Mostafa M. ElSadany

Dept. Agric. Econ., Fac. Agric., Damietta Univ., Egypt.

| melsadany2012@yahoo.com

